الأمم المتحدة
S/2024/896
مجلس الأمن
Distr.: General
12 December 2024
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

التقرير الثامن عشر للأمين العام

أولا - مقدمة

1 - منذ صدور تقريري السابق، زاد تدهور السياق الإقليمي المحيط بخطة العمل الشاملة المشتركة، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد إلى خطة العمل، ولا هي رفعت أو تنازلت عن العقوبات الأحادية الجانب التي أعيد فرضها بعد انسحابها من الخطة في 8 أيار/مايو 2018. ولم تمدد أيضا الإعفاءات الممنوحة فيما يتعلق بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. ولم تتراجع جمهورية إيران الإسلامية عن أي من الخطوات التي اتخذتها منذ أيار/مايو 2019 بعيدا عن التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي، عقب انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وبدخولنا السنة الأخيرة من تنفيذ القرار 2231 (2015)، إني أحث المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة على أن يظلوا ملتزمين بإيجاد حل دبلوماسي لاستعادة أهداف الخطة، وأدعوهم إلى إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف والدبلوماسية، وهما المبدآن بالذات اللذان أتاحا لهم صياغة هذا الاتفاق في عام 2015. فكما أكدت مرارا وتكرارا على مر السنين، إن التعاون والدبلوماسية هما السبيلان الوحيدان لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

2 - وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جديد في أحدث تقرير[1] لها أن أنشطة التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة "تأثرت بشكل خطير بوقف إيران تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي" المنصوص عليها في الخطة، وأنها لم تعد على اطلاع مستمر على العديد من جوانب البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وعلاوة على ذلك، أشارت الوكالة إلى أنها لم تتمكن من التحقق من إجمالي مخزون اليورانيوم المخصَّب في جمهورية إيران الإسلامية منذ شباط/فبراير 2021، ولكنها تقدَّر أنه بلغ، حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ما قدره 604,4 6 كيلوغرامات (وهو ما يتجاوز الحد البالغ 202,8 كيلوغرام المنصوص عليه في الخطة)، بما يشمل 866,4 كيلوغراما من اليورانيوم المخصَّب لتصل نسبة يورانيوم 235 فيه إلى 20 في المائة و 184,3 كيلوغراما من اليورانيوم المخصَّب لتصل نسبة يورانيوم

(1) انظر تقرير الوكالة المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

الرجاء إعادة استعمال الورق

235 فيه إلى 60 في المائة. وأبلغت الوكالة بالإضافة إلى ذلك عن اجتماعاتها الرفيعة المستوى مع جمهورية إيران الإسلامية المعقودة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، التي أثيرت خلالها إمكانية عدم زيادة مخزون جمهورية إيران الإسلامية من اليورانيوم المخصب لتصل نسبة يورانيوم 235 فيه إلى 60 في المائة. غير أن هذه المناقشات ستتطلب إجراء مشاورات مستمرة لتحديد تدابير التحقق التقنية اللازمة للوكالة لتأكيد تنفيذ هذا الترتيب.

3 - وفي رسالة مؤرخة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إليّ (S/2024/862)، أعرب الممثلون الدائمون لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن قلقهم من مستوى تخصيب اليورانيوم والكمية المتراكمة لدى جمهورية إيران الإسلامية، وأشاروا إلى أنه "يبلغ إجمالي مخزونها من اليورانيوم المخصب الآن أكثر من 32 مرة الحد الذي التزمت به إيران في خطة العمل الشاملة المشتركة". وأكدوا أن قدرة أجهزة الطرد المركزي المركَّبة لدى جمهورية إيران الإسلامية "تتجاوز [أيضا] بشكل كبير الحدود المنصوص عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة" وأن إيران ما زالت في حالة "عدم امتثال [...] مستمر وشبه كامل" لالتزاماتها بموجب الخطة. وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإنهم أكدوا مجددا التزام بلدانهم بإيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية، ولا سيما في ضوء قرب انتهاء سريان أحكام القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

4 - وقد أكد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، في رسالة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إليّ (S/2024/874)، أن الخطوات التي اتخذها بلده للحد من التزاماته النووية خطوات "علاجية ومتسقة تمام الاتساق مع حقوقه المشروعة" وتشكل "ردا مباشرا ومشروعا" على انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وذكر كذلك أنه "لم تفِ مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، بشكل متكرر وفاضح، بالتزاماتها بموجب الفقرة 20 من المرفق الخامس لخطة العمل الشاملة المشتركة". وأضاف أنه منذ فترة قريبة، لم تف المجموعة مرة أخرى بالتزاماتها برفع العقوبات المتعلقة بيوم الانتقال عندما مددت عقوبات أو فرضت عقوبات جديدة على جمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك، أعاد الممثل الدائم التأكيد على "التزام [بلده] الثابت" بالدبلوماسية.

5 - وقد أعرب الممثل الدائم للاتحاد الروسي، في رسالة مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ (S/2024/878)، عن أسفه بشأن الرسالة المذكورة أعلاه الموجهة من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، مشيرا إلى أنها "محاولة أخرى لتضليل مجلس الأمن". ففي رأيه، إنها تُظهر "التجاهل الصارخ للأسباب الجذرية للوضع الحالي... الذي كان سببه انسحاب الولايات المتحدة من الخطة"، وتسعى إلى التنصل من المسؤولية وإلقائها على جمهورية إيران الإسلامية بسبب الصعوبات التي تواجه تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال الدولة العضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تجري فيها أنشطة التحقق بأكبر قدر من الدقة وعن كثب. وأكد من جديد التزام بلده الثابت بالخطة وبالتنفيذ التام للقرار 2231 (2015)، فدعا الدول الأعضاء إلى التركيز على إحراز تقدم بنّاء لتجنب المزيد من التصعيد في الشرق الأوسط.

6 - ويقدم هذا التقرير تقييما لتنفيذ القرار 2231 (2015) منذ صدور تقريري السابع عشر (S/2024/471) المؤرخ 19 حزيران/يونيه 2024. واتساقا مع التقارير السابقة، يركز هذا التقرير على التدابير التقييدية المتبقية المتعلقة بعمليات النقل والأنشطة المتصلة بالمجال النووي، الواردة في الفقرة 2 من المرفق باء للقرار.

ثانيا - تنفيذ الأحكام المتصلة بالمجال النووي

7 - منذ 19 حزيران/يونيه 2024، لم يتلقَّ مجلس الأمن ولم يقرّ أي مقترحات جديدة للمشـــاركة في الأنشطة المبيَّنة في الفقرة 2 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) أو للإذن بها عن طريق قناة المشتريات. وقد تلقى مجلس الأمن أربع إخطارات جديدة خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، عملا بالفقرة 2 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) بشأن أنشطة معينة متصلة بالمجال النووي متسقة مع خطة العمل الشاملة المشتركة ولا تستلزم الموافقة، ولكن يتعين أن يُخطَر بها مجلس الأمن أو مجلس الأمن واللجنة المشتركة معاً.

ثالثا - الدعم المقدم من الأمانة العامة إلى مجلس الأمن والميسّـــر التابع له المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015)

8 - تواصـــل الأمانة العامة دعم عمل مجلس الأمن، بتعاون وثيق مع الميسّـــر المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015). وتواصـل التنسـيق أيضـا مع الفريق العامل المعني بالمشـتريات التابع للجنة المشـتركة في المسـائل المتصـلة بقناة المشـتريات. وبالإضـافة إلى ذلك، قدمت الأمانة العامة إحاطات تعريفية إلى أعضـاء المجلس الجدد من أجل مساعدتهم في أعمالهم المتعلقة بتنفيذ القرار 2231 (2015).